

العلاقة بين أبعاد الشمول المالي والسياسة النقدية في العراق

The Relationship between the dimensions of financial inclusion and monetary policy in Iraq

الآء شاكور محمود

د. علي عبد محمد سعيد الراوي

الجامعة العراقية – كلية الإدارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية

dr ali alrawi2007@yahoo.com

Alaa Shaker@gmail.com

المستخلص

يُعَدُّ الشمول المالي أحد أولويات السياسة النقدية والمالية، وذلك لدوره كبير في تعزيز الثقافة المصرفية لدى الافراد وتحسين اداء القطاع المصرفي، انطلق البحث من مشكلة رئيسة مفادها (ما العلاقة بين الشمول المالي وابعاد السياسة النقدية)؟ التي تضمنت مجموعة من التساؤلات لإعطاء رؤية علمية متكاملة تبين الفعالية الاقتصادية للشمول المالي في تعزيز السياسة النقدية، وقد تم تحليل بيانات الشمول المالي والسياسة النقدية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦) من علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة باستخدام البرنامج الاحصائي (وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها عدم وجود علاقة ارتباط بين ابعاد الوصول وابعاد الاستقرار المصرفي.

المقدمة

لا يقتصر تأثير الشمول المالي على التنامي الاقتصادي وثبات واستقرار النظام المالي ومعدل الفقر فقط، بل يمتد أثره ليطال فعالية السياسة النقدية من خلال مساعدة السلطة النقدية في فرض سيطرتها على مستويات التضخم والاستقرار الاقتصادي، وفي حال ارتفاع مستوى الشمول المالي فيمكن استخدام سعر الفائدة كأداة لتحقيق الأهداف من قبل السلطة النقدية، كما يؤدي الشمول المالي لازدياد مستويات الاستجابة بين أفراد المجتمع تجاه التغير في الأدوات النقدية مما يساعد في تعزيز ودعم فاعلية السياسة النقدية في الدولة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الاجابة على السؤال الآتي:

- ما طبيعة العلاقة بين ابعاد الشمول المالي وابعاد السياسة النقدية؟

فرضية البحث:

١. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ابعاد الشمول المالي وابعاد السياسة النقدية. ولقد تفرع عن هذه الفرضية الفرعية أربع فرضيات فرعية وهي:
 - أ. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة الانتشار المصرفي وابعاد السياسة النقدية.
 - ب. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الصرافات الآلية الى عدد البالغين وابعاد السياسة النقدية.
 - ج. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الفروع لكل ١٠٠٠ كم^٢ وابعاد السياسة النقدية.
 - د. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الصرافات الآلية ونقاط الدفع لكل ١٠٠٠ كم^٢ وابعاد السياسة النقدية.

أهمية البحث:

يُعَدُّ الشمول المالي أحد الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق اهداف السياسة النقدية المتمثلة بالوصول الى الاستقرار النقدي في أي اقتصاد قومي، ومن جانب اخر يمكن للشمول المالي ان يكون هدفاً للمصرف المركزي يسعى من خلاله الى اوصول الخدمات المالية الى جميع شرائح المجتمع.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على المضامين العلمية لكل من الشمول المالي والسياسة النقدية وعلاقتها مع بعض، وتحليل دور الخدمات المالية المتوفرة ومدى استغلالها وصولاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

منهجية البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه فإن المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الاسلوب الاحصائي، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث فضلاً عن النتائج والتوصيات.

تتناول المحور الأول مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه، فيما تتناول المحور الثاني مفهوم السياسة النقدية وعلاقتها بالشمول المالي، وقد تتناول المحور الثالث تحليل العلاقة بين الشمول المالي والسياسة النقدية.

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي (المفهوم والأهمية والأهداف)

تنوعت الأسماء التي استعملها الباحثون والمختصون للإشارة إلى الشمول المالي، فقد ذهب بعض الدارسين إلى تسميته الإدراج المالي، والتمويل المالي، والاشتمال المالي، بينما أسماه آخرون الدعم

المالي، كما أسماه بعض الباحثين النفاذ المالي أو الدمج المالي، وتدور كل هذه الألفاظ والمسميات في حلقة واحدة وتتطوي على ذات المعنى، وهو السعي نحو الارتقاء بالمنشآت المالية المصرفية، ومضاعفة الجهود التي تبذلها وتنويع وسائلها من أجل استقطاب ذوي الدخل القليلة ووصلهم بالجهاز المالي الرسمي، مما يعزز قراراتهم المالية وتصديهم للأزمات المالية^(١).

أولاً: مفهوم الشمول المالي:

حدثت تطورات كبيرة في مفهوم ومقاييس الشمول المالي وتحول من التصنيف البسيط للمؤسسات والأفراد كمشمولين أو غير مشمولين إلى مفاهيم ومقاييس ذات أبعاد متعددة، ويشير مفهوم التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ومجموعة العشرين (G20) إلى أنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"^(٢).

أما مركز الشمول المالي في واشنطن فعرفه على أنه: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء"^(٣)، في حين يُعرّف صندوق النقد العربي الشمول المالي بأنه: "إتاحة واستخدام كافة البيانات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك خدمات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية".

يتضمن مفهوم الشمول المالي حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومخدراتهم بشكل سليم بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع الجهات الرقابية والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة"^(٤).

وكذلك يعرف الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم وآلية حماية

(١) رشا عودة لفته وعواد سالم حسين، اليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة

المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد ١١، العدد ١، ٢٠١٩، ص: ٣.

(٢) سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس، ٢٠١٦، ص: ١٦.

(٣) Laurent Lhériaux & Peter Mc Conaghy, Objectifs de l'Inclusion financière et le rôle de la microfinance dans son développement -considérations globales, 2014, P:3.

(٤) صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، ٢٠١٧، ص: ٥.

العملاء"^(٥)، وقد اعتمد التقرير الذي أصدره المصرف الدولي سنة ٢٠١٤ حول مؤشرات الشمول المالي تعريفاً بسيطاً وشاملاً ويتسم بقابليته للمقارنة والقياس بين الاقتصاديات المختلفة، حيث يُعرّف الشمول المالي بأنه: "نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان"^(٦).

وعلى ضوء ما تقدم من مفاهيم نجد أن الشمول المالي يستند إلى عدد من الركائز الرئيسية، أهمها:

١. الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية عن طريق: قرب المسافة، وإتاحة خدمات مالية منظمة ورسمية، والقدرة على تحمل التكاليف.

٢. القدرة المالية: وهي تنطوي على التخطيط للمستقبل وإدارة الأموال بفعالية.

٣. استعمال الخدمات والمنتجات المالية: وتتضمن مدة الاستعمال، والتكرار والانتظام.

٤. جودة المنتجات والخدمات المالية: بحيث يتم تصميم الخدمات لتلبية احتياجات العملاء، وتقسيم الخدمات للارتقاء بها وإتاحتها لكافة شرائح المجتمع.

٥. التنظيم والرقابة الفعالان: بهدف تأمين توفير الخدمات والمنتجات المالية في مناخ يسوده الاستقرار المالي.

ثانياً: أهمية الشمول المالي:

يؤثر الارتقاء بمعايير الشمول المالي والحصول على الخدمات المالية بشكل إيجابي على كل من البيئة السياسية والبيئة الاقتصادية، فضلاً عن الدور الرئيس الذي يقوم به في الحد من مخاطر الكيانات المالية والنظام المالي بصورة عامة، ويمكن إيجاز أهمية الشمول المالي من خلال المحاور الأساسية الآتية:

تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: أظهرت عدة دراسات تطبيقية أُجريت من قبل مجموعة المصرف الدولي أن هناك ارتباطاً طردياً بين مستويات النمو الاقتصادي ومستويات الشمول المالي، وأن عمق انتشار واستعمال الخدمات المالية يرتبط بمعايير العدالة الاجتماعية في الأوساط المجتمعية، هذا فضلاً عن التأثير الإيجابي على أسواق العمل، فمثلاً يؤدي الحصول على التمويل الماكروي (تمويل المشاريع متناهية الصغر) إلى زيادة الفرص المتاحة لتوظيف أفراد من خارج عائلة مالك المشروع بنسبة

(٥) حنين محمد بدر عجور، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك - الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٧، ص: ١٠.

(٦) IMF, International Monetary Fund, Bosnia and Herzegovina: Financial Inclusion Technical Note. Financial Sector Assessment Program (FSAP);. World Bank Group, Washington, DC.

(٥٠%) وكذلك يسهم استعمال الوسائل الالكترونية في دفع المعونات الاجتماعية إلى تقليل تكلفتها على الحكومة بمستويات تعادل حوالي (٨٠%) وأيضاً يساعد ازدياد واتساع استعمال الخدمات المالية والولوج لها في تحول الكثير من المؤسسات الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي^(٧).

١. **تعزيز استقرار النظام المالي:** أثبتت الدراسات أن الشمول المالي يسهم في الارتقاء بالأوضاع المالية وتحسين مستوى المعيشة للفقراء، وأنه يسفر عن قطاع أعمال صغير وقطاع عائلي أقوى عن طريق التنمية المالية التي تعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي، الأمر الذي يسفر بدوره عن تعزيز استقرار النظام المالي، وكذلك يسهم الشمول المالي في تطوير كفاءة إجراءات الوساطة بين الاستثمارات والودائع، هذا فضلاً عن ازدياد حصة القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز كفاءة السياسة النقدية، وقد تبين أن تعدد محافظ الالتزامات والأصول يشجع توزيع المخاطر وتجنب تركزها، وقد أكدت بضعة دراسات أن من مميزات القطاع المالي الشامل وجود قاعدة ودائع مستقرة ومتنوعة، وتعمل الزيادة بنسبة (١٠%) من حصة الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى خدمة الودائع المصرفية على تقليل أو تخفيف معدلات سحب الودائع بما يقرب من ٣-٨%، ومن ثم يسهم إحراز مدى أوسع من الشمول المالي للودائع المصرفية في استقرار قاعدة الودائع، مما يؤدي إلى تعزيز مرونة الاستثمار والتمويل بالقطاع المصرفي، وهذا يؤثر بصورة إيجابية على حالة السيولة، ويعزز الاستقرار المالي بصورة عامة، وكذلك يسفر الشمول المالي عن إدارة الأرصدة الكسولة وتوجيهها إلى استثمارات أكثر مردوداً والانتقال بها إلى ودائع تحقق إيرادات موجبة^(٨).

تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أسفرت الدراسات عن أن تعزيز قدرة الأشخاص على استعمال النظام المالي سيؤدي إلى الارتقاء بقدراتهم على الاستثمار في التعليم ومباشرة أعمالهم الخاصة، فضلاً عن تعزيز قدراتهم على تحمل الصدمات المتعلقة بالتغيرات المالية وإدارة المخاطر المالية.

أتمتة النظام المالي: ثمة فوائد عديدة من تطبيق الخدمات المالية الالكترونية ولاسيما تلك التي ترتبط بالمدفوعات وذلك لكل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية المقدمة لهذه الخدمات، ومنها:

(٧) بنك الكويت الدولي، الشمول المالي في دولة الكويت الاهمية والواقع، ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الاقليم والعالم، مايو / ٢٠١٥، ص: ٣.

(٨) صندوق النقد العربي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ٢٠١٥، ص: ٦-٧.

وصول المدفوعات بتكلفة أقل وسرعة أكبر، ومن جهة أخرى فإن النظام المالي سيستفيد عن طريق تنمية القدرة على مراقبة حركة الأموال ورصدها للحد من أنشطة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال والجرائم المالية، وكذلك تساهم أتمته المدفوعات المتنوعة على إيجاد فرصة لقيام عدد أكبر من الأفراد باستعمال النظام المالي الرسمي^(٩).

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من الأهمية التي يتمتع بها الشمول المالي فإن تطوير قاعدته وتوسيعها ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما طريقة لتحقيق جملة من الأهداف الأكثر شمولاً وعمقاً.

ثالثاً: أهداف الشمول المالي:

شهدت الفترة الأخيرة تزايد الاهتمام الدولي بالشمول المالي، وعقدت المؤتمرات وأنشأت مؤسسات ومنظمات دولية للتنسيق والعمل وفق أهداف واضحة ونظم مشتركة لتحقيقه، وكذلك هناك اهتمام كبير في الدول العربية من قبل مجموعة من المؤسسات والمنظمات واتحادات للمصارف، ويعتقد المصرف الدولي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن إنشاء منظومة شاملة هو الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. ومن أهم أهداف الشمول المالي ما يأتي:

١. تحسين حصول جميع شرائح وفئات المجتمع على المنتجات والخدمات المالية، وإطلاع العملاء على جدوى تلك الخدمات وطرق الوصول إليها ومزاياها وتكاليفها وطرق تحسين أوضاعهم المعيشية ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية^(١٠).
٢. تحفيز المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بأفضل السبل عن طريق وضع برنامج يستهدف كافة شرائح المجتمع لتطوير ثقافة الاستثمار والادخار لديهم، وأيضاً تشجيع التنافس بين مقدمي الخدمات المالية لتوفير منتجات استثمارية وادخارية تلائم مختلف الشرائح في المجتمع، ومن أمثلة هذه البرامج: برنامج الحساب لكل مواطن^(١١).
٣. الحد من الفجوة القائمة في الوعي والتثقيف المالي لدى مختلف شرائح المجتمع عن طريق التعاون وتضافر الجهود بين جميع الجهات التي تساهم بالاستراتيجية عن طريق تعديل المناهج التعليمية

(٩) Asli Demircug-Kunt et al., Ibid, P:6-7.

(١٠) سيف الاسلام خميس قفيشة، واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، ٢٠٢٠، ص: ١٣.

(١١) صندوق النقد العربي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المصدر السابق، ص: ٨.

وتزويدها بمواد أو موضوعات نوعية مالية، أو عن طريق مجموعة متنوعة من البرامج الثقافية التوعوية التي تتصدى لانخفاض المستويات الثقافية، بحيث تتطوي على تعميق الشمول المالي^(١٢).
٤. ترتبط محافظة المصرف على قاعدة عملائه القائمة واجتذاب عملاء جدد بقدرته على تقديم خدمات مالية مصرفية متنوعة وعالية الجودة وملائمة لاحتياجات هؤلاء العملاء وقدرتهم المالية، وهذا الأمر يشير إلى مراعاة المصرف لإظهار سياسة تسويقية منتجة ومؤثرة وناجحة وفعالة تواكب ظروف السوق دائمة التغيير، وهذا يعتمد على دراسة العلاقة بين متطلبات العملاء والخدمات المقدمة^(١٣).

٥. تقليص مخاطر مقدمي المنتجات والخدمات المالية العاملين خارج نطاق النظام المالي الرسمي، ومن ثم تحسين إمكانيات وقدرات النظام الرسمي وتنظيم تقديم المنتجات والخدمات المالية بناء على المعايير الدولية والمبادئ والتشريعات النافذة^(١٤).

رابعاً: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:

تزايد الاهتمام العالمي بالتركيز على المبادرات والسياسات المتعلقة بالارتقاء الشمول المالي نظراً لأهميته الكبيرة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة ومحاربة الفقر، وحيث أنه لا تتوفر بيانات عالية الموثوقية لتغطية العوامل الأساسية لتطوير الشمول المالي فإن تطبيق هذه السياسات ومراقبة أثر هذه المبادرات صار أمراً ضرورياً، هذا بالإضافة إلى أنها هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المقاصد الطموحة للشمول المالي، وفي سنة ٢٠١٢م قامت مجموعة العشرين باعتماد مؤشرات الشمول المالي الرئيسة^(١٥).

^(١٢) صندوق النقد العربي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المصدر السابق، ص: ٩.

^(١٣) بوزانة ايمن وحمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢١، ص: ٧٧.

^(١٤) صندوق النقد العربي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المصدر السابق، ص: ٩.

^(١٥) بشار احمد العراقي وزهراء النعيمي، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٨، ص ١٠.

وقبل أن نتناول مؤشرات القياس والأبعاد يجب الإشارة إلى المبادئ التي صاغتها مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التي تتبع الائتلاف العالمي للشمول المالي والتي اقترحت وجودها في مؤشرات تلك الأبعاد وهي^(١٦):

١. **الفائدة والملاءمة:** من الضروري اختيار المؤشرات التي تؤدي إلى آثار إيجابية لأصحاب القرار، والتي ترتبط بالسياسات المحلية المرتبطة بالشمول المالي بهدف الوقوف على مدى نجاح هذه السياسات في بلوغ أهدافها.

٢. **الواقعية:** الاستناد بقدر المستطاع على بيانات متاحة ومتوفرة لخفض التكلفة وتقليل الجهد، أي إمكانية إنجاز البيانات في إطار زمني مقبول.

٣. **الاتساق:** نظراً لتعدد تعريفات الشمول المالي وعدم توفر تعريف موحد ومقبول على الصعيد الدولي فإن ذلك يقتضي وجود تعريفات موحدة لضمان التوافق وعدم التعارض في القياس وإمكانية المقارنة عبر المكان والزمان.

٤. **المرونة:** يرتبط تحقيق الشمول المالي بالمناخ الثقافي والاجتماعي والجغرافي والاقتصادي للدولة؛ وذلك لأن الموارد والظروف تختلف من بلد إلى آخر، ومن ثم تقدم الشروط الرئيسة المرونة المطلوبة في استخدام مؤشرات بديلة واختيار التعريفات.

٥. **التوازن:** ثمة بعدان أساسيان ينبغي تناولهما عند دراسة مؤشرات الشمول المالي؛ الأول هو الحصول على الخدمات المالية (جانب العرض من النظام المصرفي) والثاني: استعمال الخدمات المالية (جانب الطلب من العملاء أو الزبائن).

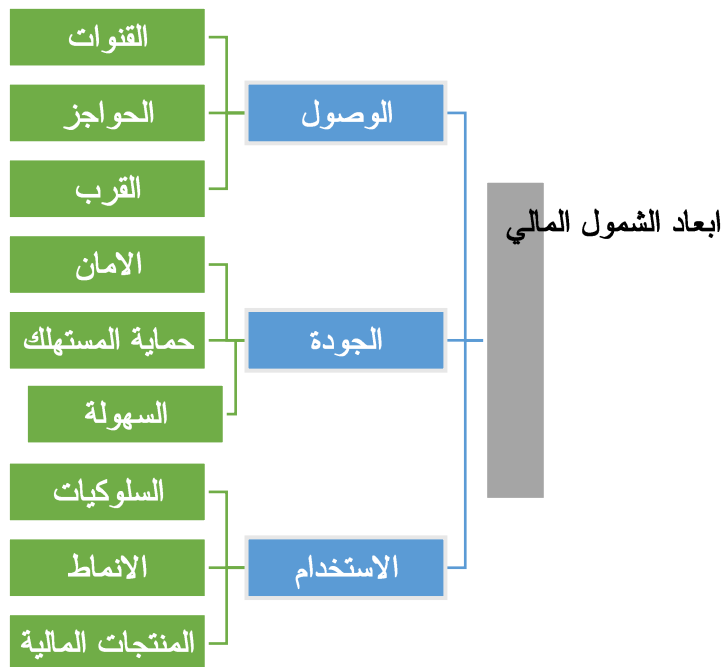
وتوجد ثلاثة أبعاد أساسية للشمول المالي تناولتها الشراكة العالمية للشمول المالي (GPIF)^(١٧)

كما هو موضح في الشكل (٢):

^(١٦) صبيان طارق سعيد الاعرجي، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٦، العدد ١١٩، ٢٠٢٠، ص ٢٨. وصندوق النقد العربي، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنواتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، العدد ٤٥، ٢٠١٨، ص ٣.

^(١٧) Acemoglu D and Robinson J. A, why nations failed; the origins of Power, Prosperity and Poverty, New York: Crown Publishes, 2012, P:4.

الشكل (٢) مخطط ابعاد الشمول المالي



المصدر: من اعداد الباحثة.

مؤشرات الشمول المالي:

اعتمدت الشركة العالمية للشمول المالي ومجموعة العشرين (G20) جملة من المؤشرات في مؤتمر لوس كابوس الذي أقيم سنة ٢٠٢١م، ومن أهم وأبرز هذه المؤشرات ما يلي:

١. مؤشر الوصول للخدمات المالية (Access): وهو يشكل البنية التحتية للنظام المالي المتمثلة في المصارف وموقعها فضلاً عن أجهزة الصراف الآلي (ATM) وتشير إلى إمكانية استعمال المنتجات والخدمات المالية التي تمنحها المؤسسات الحكومية الرسمية ومدى إمكانية الوصول إليها من قبل الأشخاص والشركات من جميع الهيئات الاقتصادية، وهي تجسد اتساع مدى الوصول الرقمي، ويقصد بذلك ازدياد عدد الأفراد المستخدمين للحسابات المصرفية من مواقع متنوعة مثل شركات الهاتف المحمول أو أجهزة الصراف الآلي أو مواقع الوكلاء، وحتى تتمكن الشركات والأفراد من الوصول إلى الخدمات المقدمة يجب إزالة المعوقات التي يحتمل وجودها في استعمال

حساب البنك مثل القرب الفعلي من أماكن الخدمات المصرفية والتكاليف وما إلى ذلك من معوقات^(١٨).

٢. مؤشر استخدام الخدمات المالية (Usage): يشير هذا المؤشر إلى أي مدى يستعمل العملاء الخدمات المالية وإلى أي مدى يتفاعل المستهلكون مع الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات القطاع المصرفي، وهو من مسؤولية جانب الطلب^(١٩).

٣. جودة الخدمات المالية (Quality): تمثل عملية إعداد مؤشرات لتقييم الجودة تحدياً في حد ذاته، إذ انتقل مفهوم الشمول المالي في الآونة الأخيرة إلى برامج الدول النامية التي تطورت فيها القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، وحتى الآن يسفر عدم الوصول إلى الخدمات المالية عن مشكلات ويختلف باختلاف الدولة والاقتصاد ونوعية الخدمات المالية، بيد أن الجهود متواصلة لتأمين جودة الخدمات المالية، وهذا التحدي يقتضي من المعنيين وذوي الاحتياجات المرتبطة بمقارنة وقياس ودراسة وتبني إجراءات وفقاً للأدلة الواضحة المتعلقة بنوعية الخدمات المالية المقدمة، وهذا البعد غير واضح وغير مباشر، إذ توجد عوامل عديدة تؤثر على نوعية الخدمات المالية كتوعية المستهلك، وتكلفة الخدمات، ونجاح نظام التعويض، فضلاً عن شفافية المنافسة في السوق وحماية المستهلك، وكذلك العوامل غير الملموسة الأخرى مثل ثقة المستهلك بالجهاز المصرفي^(٢٠).

المحور الثاني: مفهوم السياسة النقدية وآليات تأثير الشمول المالي عليها

أولاً: مفهوم السياسة النقدية:

تعدّ السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، وتستخدم لمحاربة التضخم، وحماية العملة الوطنية من تخفيض قيمة العملة، وتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة). وهناك عدة تعريفات للسياسة النقدية، منها ما يلي:

(18) Alliance for financial inclusion AFI (2013) Alliance for financial inclusion Policy Model: AFI Core Set of Financial Inclusion Indicators, 2013, P:4.

(19) Kunt Asli D., and Klapper L., Measuring Financial Inclusion the Global Findex Database", The World Bank, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, 2012, P:6.

(20) سورية شنبى والسعيد بلخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، ٢٠١٩ ، ص ١١١.

يعرّف Einzig السياسة النقدية لتشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية، سواء كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وجميع الإجراءات غير النقدية المصممة للتأثير على النظام النقدي^(٢١). كما تُعرّف السياسة النقدية بأنها "سيطرة المصرف المركزي على مقدار المال وأسعار الفائدة من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة مبلغ المال وخفض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع معدلات الفائدة وخفض مبلغ النقود خلال فترات التوسع وذلك للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والتوازن"^(٢٢).

بمعنى آخر، السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد واللوائح التي تضعها الحكومة أو وكالاتها المختلفة والتي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على عرض النقود والطلب عليها. تُعرّف السياسة النقدية بأنها "أحد فروع السياسة الاقتصادية المنوط بها إدارة المعروض النقدي وفقاً لاحتياجات النشاط الاقتصادي"^(٢٣).

كما تُعرّف السياسة النقدية على أنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة الأموال والائتمان وتنظيم إدارة السيولة الإجمالية للاقتصاد.

يمكن تعريفها أيضاً على أنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتفادها سلطة نقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بطريقة تتفق مع النشاط الاقتصادي على مدى فترة زمنية من أجل تحقيقها. أهداف اقتصادية محددة"^(٢٤).

وبناءً على التعريفات السابقة أن السياسات النقدية هي مجرد إجراءات نقدية مناسبة لأي اقتصاد بغض النظر عن خلفيته الأيديولوجية، وهذا غير صحيح.، إذا كان المفهوم الوضعي الوظيفي للسياسة النقدية يشير إلى أن هذه السياسات النقدية مشتقة من مبادئ العقيدة الاقتصادية، فإن الأخيرة تختلف من مجتمع إلى آخر^(٢٥).

(٢١) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص١٨٥.

(٢٢) محمد ضيف الله القطابري ، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الاقتصادية ، ط١ ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ ، ص١٨.

(٢٣) بلعوز بن علي ، محاضرات في نظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص١٢.

(٢٤) السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط١، دار الفكر ناشرون ومفكرون، عمان، ٢٠١٠، ص١٣٠.

(٢٥) عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٣ ، ص١٨.

ثانياً: آليات تأثير الشمول المالي على اتجاهات السياسة النقدية:

يؤثر الشمول المالي على السياسة النقدية، من خلال عمله على توسيع قاعدة العناصر الاقتصادية داخل النظام المالي، مما يؤثر على حجم وسرعة تأثيرات السياسة النقدية، حيث إن استبعاد غالبية السكان من التمويل الرسمي قد يؤدي إلى تشوهات في متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة، فضلاً عن ذلك تهتم السياسة النقدية بالسيطرة على معدلات التضخم مع بعض الاهتمام بتقلبات الإنتاج، ولا سيما أثناء الاضطرابات الاقتصادية التي يكون فيها معدل التضخم بعيداً عن المعدل المستهدف، ويكون الناتج المحلي الحالي بعيداً عن مستواه المحتمل، وتصنف هذه الاضطرابات إلى فئتين عريضتين:

١. الأولى: اضطرابات في حركة الناتج والتضخم في نفس الاتجاه صعوداً وهبوطاً معاً (صدّات الطلب) مما يؤثر على جانب الاستهلاك، مثل الصدمات الناتجة عن التغيرات الكبيرة في السياسة المالية، سواء في الإنفاق الحكومي أو معدلات الضرائب، والصدمات الناتجة من التغيرات الكبيرة في السياسة النقدية، سواء في المعروض النقدي أو سعر الفائدة، والتغيرات في سعر الصرف، والتغيرات في الإنفاق الخاص أو الاستثماري أو الاستهلاكي^(٢٦).

٢. الثانية: الاضطرابات في حركة الإنتاج والتضخم في اتجاهين متعاكسين (صدّات العرض) التي تؤثر بشكل مباشر على جانب الإنتاج، مثل الصدمات الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية والصراعات والثورات والصراعات الإقليمية، اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام، أو تغيير مصادر التوريد وارتفاع الأسعار الدولية للمدخلات المستوردة من السلع الوسيطة والمواد الخام، على سبيل المثال الانخفاض غير المتوقع في المعروض من النفط يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وزيادة تكلفة الإنتاج غير النفطي مما يحد من مستوى الإنتاج الإجمالي^(٢٧).

في ضوء هذا النوع من الصدمات (صدّات العرض)، يواجه صانعو السياسات خيارين، إما لإبقاء التضخم قريباً من هدفه وبالتالي تقليل فجوة التضخم أو لإبقاء الإنتاج قريباً من الإمكانيات، وبالتالي تقليل فجوة الإنتاج، وهذا التناقض بين تقليص فجوة التضخم وتقليص فجوة الإنتاج مشابه لمجموعة من الخيارات الممكنة للسياسة الاقتصادية الكلية، والتي يعبر عنها ما يعرف بمنحنى تايلور كما هو في

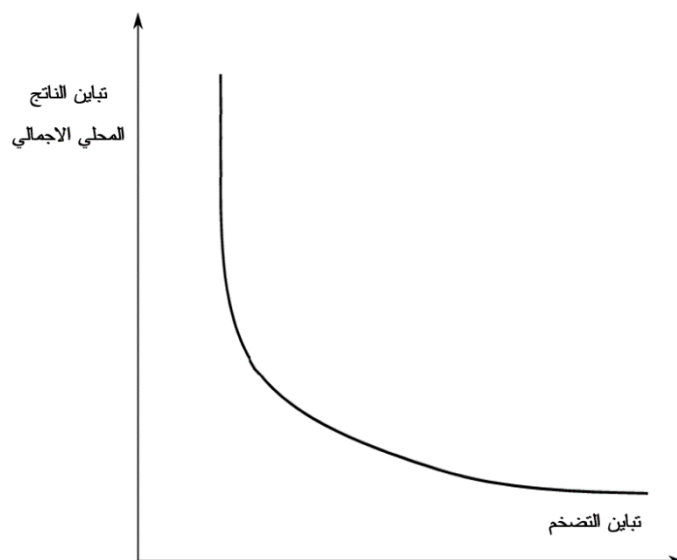
(٢٦) جيهان محمد السيد وايناس فهمي حسين، أثر الأزمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٧١، ٢٠١٥، ص ٤٦.

(٢٧) عشيري محمد علي احمد، الشمول المالي واثره على السياسة النقدية: حالة مصر، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١٠٩، العدد ٥٣١-٥٣٢، ٢٠١٨، ص ٢٣٨.

الشكل (٤) التي تقدم مجموعة من الخيارات يمكن للسلطات النقدية أن تختار منها نقطة تتوافق مع تفضيلاتها النسبية؛ لتحقيق الاستقرار في الاسعار وتوازن الإنتاج^(٢٨).

الشكل (٤)

المقايضة بين فجوة كل من الناتج والتضخم



Taylor, John B., Estimation and Control of a Macroeconomic Model with Rational Expectations, Econometric Society, vol 47(5), 1979, P:1281.

في ضوء ما تقدم نجد أن درجة التباين في الاختيارات بين درجة التقلب في معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي تتأثر بمدى الشمول المالي ليشمل شريحة كبيرة من العناصر الاقتصادية داخل الاقتصاد، ويأخذ صانعوا السياسة النقدية في الحسبان بشكل مناسب قدرة السكان على تسهيل استهلاكهم في مواجهة صدمات الدخل غير المتوقعة والمؤقتة التي تعتمد على المدخرات أو الاقتراض الذي يتطلب سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية، قد يطلب الشخص المساعدة من الأسرة والأصدقاء، ولكن القدرة على الاستمرار في الإنفاق عندما ينخفض الدخل مؤقتاً ستكون محدودة، وبعبارة أخرى، فإن الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى النظام المالي هم في وضع أفضل لتحمل صدمات الدخل المتقاطع مقارنة بالأشخاص الذين ليسوا كذلك^(٢٩).

^(٢٨) عشييري محمد علي احمد، المصدر السابق، ص٢٣٨.

^(٢٩) Aaron, Mehrotra and James Yetman, Financial Inclusion and optimal monetary policy". BIS Working Papers No 476, 2014, P:6.

فكلما انخفض مستوى الشمول المالي في اقتصاد ما، يجب على صانعي السياسات الكلية محاولة الحد من تقلبات الإنتاج، أي عندما يكون الأفراد أقل قدرة على استخدام النظام المالي لتسهيل الاستهلاك، كلما زاد الوزن النسبي الذي يجب على صانعي السياسات وضعه عليه من أجل حصر الفجوة بين مستوى الإنتاج ومستوى الطلب والأسعار.

باختصار، يمكن القول إن السياسة النقدية تركز على استقرار معدلات التضخم على حساب تقلبات الإنتاج إلى حد ما عندما تكون نسبة المغطية كبيرة، فهم قادرون على مواجهة التقلبات في الإنتاج جزئياً، لكنهم أقل قدرة على ضبط الأسعار وتأمين الخسائر في الرفاهية، بسبب تقلب الأسعار، بينما في حالة الزيادة في نسبة المستبعدين، تركز السياسة النقدية على استقرار معدلات الإنتاج على حساب تقلبات معدلات التضخم لصعوبة تأمين تكاليف الرعاية الاجتماعية في حالة تذبذب الإنتاج.

المحور الثالث: تحليل العلاقة بين الشمول المالي والسياسة النقدية

استخدم الباحثان معامل الارتباط البسيط (Pearson)، من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS.٢٥)

(٧) ، لغرض اختبار الفرضية الرئيسية وما تفرع عنها من فرضيات فرعية، وعلى النحو الآتي:
الفرضية الرئيسية الأولى: وتنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين أبعاد الشمول المالي وأبعاد السياسة النقدية)، ولقد تفرع عنها فرضيتان فرعيتان، وكما مبين في ادناه:
٢. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين أبعاد الوصول وأبعاد السياسة النقدية. ولقد تفرع عن هذه الفرضية الفرعية أربع فرضيات فرعية وهي:

٥. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة الانتشار المصرفي وأبعاد السياسة النقدية.

و. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الصرافات الآلية إلى عدد البالغين وأبعاد السياسة النقدية.

ز. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الفروع لكل ١٠٠٠ كم^٢ وأبعاد السياسة النقدية.

ح. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الصرافات الآلية ونقاط الدفع لكل ١٠٠٠ كم^٢ وأبعاد السياسة النقدية.

٣. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين أبعاد الاستخدام وأبعاد السياسة النقدية، ولقد تفرع عن هذه الفرضية الفرعية أربع فرضيات فرعية وهي:

أ. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة القروض إلى الناتج الإجمالي وأبعاد السياسة النقدية.

ب. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة الودائع الى الناتج الإجمالي وابعاد السياسة النقدية.

ج. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين وابعاد السياسة النقدية.

د. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد حسابات القروض الى عدد البالغين وابعاد السياسة النقدية.

يظهر الجدول (١) مصفوفة قيم معاملات الارتباط البسيط (Pearson) التي تضمنتها الفرضية الفرعية الأولى وما تفرع عنها من فرضيات فرعية.

جدول (١) قيم علاقات ارتباط الفرضية الفرعية الاولى								
المتغير التابع	نسبة النمو في عرض النقد الضيق	نسبة النمو في عرض النقد الواسع	الفائدة على الائتمان الأولي	الفائدة على الائتمان الثانوي	فائدة مقرض الملجأ الأخير	معدل نمو سعر الصرف الموازي	معدل التغير في سرعة تداول النقود VM2	معدل التغير في سرعة تداول النقود VM1
نسبة الانتشار المصرفي	.170	.323	.831*	.831*	.831*	-.125	.105	.080
مستوى معنوية معامل الارتباط	.618	.332	.002	.002	.002	.715	.758	.816
عدد الصرافات الالية الى عدد البالغين	.113	.000	-.814**	-.814**	-.814**	.198	.047	.065
مستوى معنوية معامل الارتباط	.741	1.000	.002	.002	.002	.558	.890	.849
عدد الفروع لكل 1000 كم ²	-.144	.020	.518	.518	.518	-.094	.010	-.027

مستوى معنوية	معامل الارتباط	0.673	0.953	0.102	0.102	0.102	0.783	0.976	0.936
عدد الصرافات	الالية لكل 1000 كم ²	0.052	-0.057	-	-	-	0.211	0.011	0.026
مستوى معنوية	معامل الارتباط	0.879	0.868	0.002	0.002	0.002	0.533	0.975	0.938

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V.25

يظهر جدول (١) مصفوفة الارتباط ومستوى المعنوية الذي اختبر الفرضية الفرعية الاولى وما تفرع منها من فرضيات بأن علاقات الارتباط وكما يأتي:

١. كانت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة الانتشار المصرفي كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة متباينة، فمعظمها كانت علاقات ارتباط موجبة وهذا دليل على وجود علاقة طردية بينها، وبعضها كانت سالبة مما يدل على وجود علاقات عكسية بينها، وكانت قيم علاقات الارتباط بين نسبة الانتشار المصرفي وكل من (الفائدة على الائتمان الأولي والفائدة على الائتمان الثانوي وفائدة مقرض الملجأ الأخير) قوية ومعنوية عند مستوى (١%)، فيما كانت قيم علاقة الارتباط بين نسبة الانتشار المصرفي وكل من (نسبة النمو في عرض النقد الضيق ونسبة النمو في عرض النقد الواسع ومعدل نمو سعر الصرف الموازي ومعدل التغير سرعة تداول النقود VM1 ومعدل التغير سرعة تداول النقود VM2) غير معنوية عند مستوى (١%) او (٥%)، وعليه تستدل الباحثة على رفض الفرضية التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين نسبة الانتشار المصرفي وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي.

٢. تنوعت ايضا قيم معاملات الارتباط بين كل من عدد الصرافات الالية الى عدد البالغين كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة، فمعظمها كانت علاقات ارتباط موجبة وهذا دليل على وجود علاقة طردية بينها، وبعضها كانت سالبة مما يدل على وجود علاقات عكسية بينها، وكانت على العموم علاقات غير معنوية عند مستوى (١%) او (٥%) عدا العلاقة مع (الفائدة على الائتمان الأولي والفائدة على الائتمان الثانوي وفائدة مقرض الملجأ الأخير) فكانت معنوية عند مستوى (١%)، وعليه تستدل الباحثة على رفض الفرضية التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين عدد الصرافات الالية الى عدد البالغين وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي.

٣. تراوحت قيم معاملات الارتباط بين كل من عدد الفروع لكل 1000 كم² كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة، فاعليها كانت علاقات ارتباط موجبة وهذا دليل على وجود علاقة طردية بينها، وبعضها كانت سالبة مما يدل على وجود علاقات عكسية بينها، وكانت علاقات غير معنوية عند مستوى (١%) او (٥%)، وعليه تستدل الباحثة على قبول الفرضية التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين عدد الفروع لكل 1000 كم² وابعاد السياسة النقدية).

٤. تتوعدت قيم معاملات الارتباط بين كل من عدد الصرافات الالية لكل ١٠٠٠ كم² كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة، فبعضها كانت علاقات ارتباط موجبة وهذا دليل على وجود علاقة طردية بينها، وبعضها الاخر كانت سالبة مما يدل على وجود علاقات عكسية بينها، وكانت على العموم علاقات غير معنوية عند مستوى (١%) او (٥%) عدا العلاقة مع (الفائدة على الائتمان الأولي والفائدة على الائتمان الثانوي وفائدة مقرض الملجأ الأخير) فكانت معنوية عند مستوى (١%)، وعليه تستدل الباحثة على رفض الفرضية التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين عدد الصرافات الالية لكل ١٠٠٠ كم² وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي.

بعد ان اختبرت الباحثة الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الفرعية الاولى يمكنها اثبات الاستدلال الاتي وبشكل عام (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين ابعاد الوصول وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي. بعد ان تم اختبار الفرضية الفرعية الاولى قمنا باختبار الفرضية الفرعية الثانية وكما يأتي:

جدول (٢) قيم علاقات ارتباط الفرضية الفرعية الثاني							
المتغير التابع	نسبة النمو في عرض النقد الضيق	نسبة النمو في عرض النقد الواسع	الفائدة على الائتمان الأولي	الفائدة على الائتمان الثانوي	فائدة مقرض الملجأ الأخير	معدل نمو سعر الصرف الموازي	معدل التغير في سرعة تداول النقود VM1
المتغير المستقل							معدل التغير في سرعة تداول النقود VM2



نسبة حجم القروض الى الناتج المحلي	0.22	-0.325	0.652*	0.652*	-	0.487	0.339	-
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.512	0.329	0.030	0.030	0.030	0.129	0.308	0.290
نسبة حجم الودائع الى الناتج المحلي	0.074	-0.178	0.642*	0.642*	-	0.473	0.354	-
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.828	0.600	0.033	0.033	0.033	0.142	0.285	0.283
نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين	0.372	-0.344	0.502	0.502	-	-0.136	0.094	0.095
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.260	0.301	0.116	0.116	0.116	0.690	0.783	0.781
نسبة عدد القروض الى عدد البالغين	0.546	-	0.708*	0.708*	-	0.272	0.139	-
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.082	0.048	0.015	0.015	0.015	0.419	0.684	0.649

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V.25

يظهر جدول (٢) مصفوفة الارتباط ومستوى المعنوية الذي اختبر الفرضية الفرعية الاولى وما تفرع منها من فرضيات بأن علاقات الارتباط وكما يأتي:

١. كانت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة حجم القروض الى الناتج المحلي كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة، سالبة وهذا دليل على وجود علاقة عكسية بينها عدا معدل نمو سعر الصرف الموازي كانت موجبة مما يدل على وجود علاقات طردية بينها، وكانت على العموم علاقات غير معنوية عند مستوى (١%) او (٥%) عدا العلاقة مع (الفائدة على الائتمان الأولي والفائدة على الائتمان الثانوي وفائدة مقرض الملجأ الأخير) فكانت معنوية عند مستوى (٥%)، وعليه تستدل

- الباحثة على رفض الفرضية التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين نسبة حجم القروض الى الناتج المحلي وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي.
٢. كذلك كانت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة حجم الودائع الى الناتج المحلي كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة، سالبة وهذا دليل على وجود علاقة عكسية بينها عدا معدل نمو سعر الصرف الموازي كانت موجبة مما يدل على وجود علاقات طردية بينها، وكانت على العموم علاقات غير معنوية عند مستوى (١%) او (٥%) عدا العلاقة مع (الفائدة على الائتمان الأولي والفائدة على الائتمان الثانوي وفائدة مقرض الملجأ الأخير) فكانت معنوية عند مستوى (٥%)، وعليه تستدل الباحثة على رفض الفرضية التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين نسبة حجم الودائع الى الناتج المحلي وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي.
٣. تنوعت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة، فأغلبها كانت علاقات ارتباط موجبة وهذا دليل على وجود علاقة طردية بينها، وبعضها الآخر كانت سالبة مما يدل على وجود علاقات عكسية بينها، الا انها لم تكن معنوية عند مستوى (١%) او (٥%)، وعليه تستدل الباحثة على قبول الفرضية التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي.
٤. تنوعت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة عدد القروض الى عدد البالغين كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة، فأغلبها كانت علاقات ارتباط سالبة وهذا دليل على وجود علاقة عكسية بينها، وبعضها كانت موجبة مما يدل على وجود علاقات طردية بينها، وكانت قيم علاقات الارتباط بين نسبة عدد القروض الى عدد البالغين وكل من (نسبة النمو في عرض النقد الواسع والفائدة على الائتمان الأولي والفائدة على الائتمان الثانوي وفائدة مقرض الملجأ الأخير) معنوية عند مستوى (٥%)، فيما كانت قيم علاقة الارتباط بين نسبة عدد القروض الى عدد البالغين وكل من (نسبة النمو في عرض النقد الضيق ومعدل نمو سعر الصرف الموازي ومعدل التغير سرعة تداول النقود VM1 ومعدل التغير سرعة تداول النقود VM2) غير معنوية عند مستوى (١%) او (٥%)، وعليه تستدل الباحثة على رفض الفرضية التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين نسبة عدد القروض الى عدد البالغين وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي.
- بعد ان اختبرنا الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الفرعية الثانية يمكننا اثبات الاستدلال الاتي وبشكل عام (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين ابعاد الاستخدام وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي.

الاستنتاجات:

١. يعدّ الشمول المالي أحد الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف السياسة النقدية المتمثلة بالوصول الى الاستقرار النقدي في أي اقتصاد قومي
٢. أن درجة التباين في الاختيارات بين درجة التقلب في معدلات التضخم والنتائج المحلي الإجمالي تتأثر بمدى الشمول المالي ليشمل شريحة كبيرة من العناصر الاقتصادية داخل الاقتصاد.
٣. كانت قيم علاقات الارتباط بين نسبة الانتشار المصرفي وكل من (الفائدة على الائتمان الأولي والفائدة على الائتمان الثانوي وفائدة مقرض الملجأ الأخير) قوية ومعنوية عند مستوى (١%)، فيما كانت قيم علاقة الارتباط بين نسبة الانتشار المصرفي وكل من (نسبة النمو في عرض النقد الضيق ونسبة النمو في عرض النقد الواسع ومعدل نمو سعر الصرف الموازي ومعدل التغير سرعة تداول النقود VM1 ومعدل التغير سرعة تداول النقود VM2) غير معنوية عند مستوى (١%) او (٥%).
٤. تنوعت قيم معاملات الارتباط بين كل من عدد الصرافات الآلية الى عدد البالغين، فمعظمها كانت علاقات ارتباط موجبة وهذا دليل على وجود علاقة طردية بينها، وبعضها كانت سالبة مما يدل على وجود علاقات عكسية بينها، وهذا يعني رفض الفرضية التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين عدد الصرافات الآلية الى عدد البالغين وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي.
٥. تنوعت قيم معاملات الارتباط بين كل من عدد الصرافات الآلية لكل ١٠٠٠ كم ٢ ، فبعضها كانت علاقات ارتباط موجبة وهذا دليل على وجود علاقة طردية بينها، وبعضها الآخر كانت سالبة مما يدل على وجود علاقات عكسية بينها، وكانت على العموم علاقات غير معنوية عند مستوى (١%) او (٥%) عدا العلاقة مع (الفائدة على الائتمان الأولي والفائدة على الائتمان الثانوي وفائدة مقرض الملجأ الأخير) فكانت معنوية عند مستوى (١%)، وهذا يعني رفض الفرضية التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين عدد الصرافات الآلية لكل ١٠٠٠ كم ٢ وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي.
٦. كانت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة حجم القروض الى الناتج المحلي كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة، سالبة وهذا دليل على وجود علاقة عكسية بينها عدا معدل نمو سعر الصرف الموازي كانت موجبة مما يدل على وجود علاقات طردية بينها، وكانت على العموم علاقات غير معنوية عند مستوى (١%) او (٥%) عدا العلاقة مع (الفائدة على الائتمان الأولي والفائدة على الائتمان الثانوي وفائدة مقرض الملجأ الأخير) فكانت معنوية عند مستوى (٥%)، وهذا يعني

رفض الفرضية التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين نسبة حجم القروض الى الناتج المحلي وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي

٧. تتنوعت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة، فأغلبها كانت علاقات ارتباط موجبة وهذا دليل على وجود علاقة طردية بينها، وبعضها الآخر كانت سالبة مما يدل على وجود علاقات عكسية بينها، الا انها لم تكن معنوية عند مستوى (١%) او (٥%)، مما يعني قبول الفرضية التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي.

٨. كانت قيم علاقات الارتباط بين نسبة عدد القروض الى عدد البالغين وكل من (نسبة النمو في عرض النقد الواسع والفائدة على الائتمان الأولي والفائدة على الائتمان الثانوي وفائدة مقرض الملجأ الأخير) معنوية عند مستوى (٥%)، فيما كانت قيم علاقة الارتباط بين نسبة عدد القروض الى عدد البالغين وكل من (نسبة النمو في عرض النقد الضيق ومعدل نمو سعر الصرف الموازي ومعدل التغير سرعة تداول النقود VM1 ومعدل التغير سرعة تداول النقود VM2) غير معنوية عند مستوى (١%) او (٥%)، وعليه تستدل الباحثة على رفض الفرضية التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين نسبة عدد القروض الى عدد البالغين وابعاد السياسة النقدية) وبشكل جزئي.

التوصيات

١. ضرورة قيام المصارف بتوسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات الذكية، وذلك لدورها الهام الذي تؤديه في تسهيل المعاملات المصرفية وايصالها الى أكبر شريحة في المجتمع.
٢. توفير بنى تحتية تكنولوجية فعالة قادرة على توفير متطلبات الشمول المالي.
٣. تحسين تفعيل اليات استخدام الشمول المالي من خلال عمل البحوث لمعرفة الخدمات المالية المتاحة وما إذا كانت ملائمة ام لا.
٤. ضرورة الاطلاع على احتياجات الزبائن من الخدمات المالية المختلفة والعمل على تلبيتها، وذلك لأنه يؤثر على فعالية السياسة النقدية من خلال تأثيره على اليات السياسة النقدية.

قائمة المصادر والمراجع:

١. أحمد، عشييري محمد علي ا، الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية: حالة مصر، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١٠٩، العدد ٥٣١-٥٣٢، ٢٠١٨.



٢. الأعرجي، صبيان طارق سعيد ، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٦، العدد ١١٩، ٢٠٢٠.
٣. بلعزوز بن علي، محاضرات في نظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٨.
٤. بنك الكويت الدولي، الشمول المالي في دولة الكويت الاهمية والواقع، ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الاقليم والعالم، مايو / ٢٠١٥.
٥. بوزانة ايمن وحمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢١.
٦. زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
٧. سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس، ٢٠١٦.
٨. السيد جيهان محمد وحسين ايناس فهمي ، أثر الأزمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٧١، ٢٠١٥.
٩. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط١، دار الفكر ناشرون ومفكرون، عمان، ٢٠١٠.
١٠. صندوق النقد العربي، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنواتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، العدد ٤٥، ٢٠١٨.
١١. صندوق النقد العربي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ٢٠١٥.
١٢. صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، ٢٠١٧.
١٣. صورية شنبى والسعيد بلخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠١٩.
١٤. عبد المطلب، عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣.

١٥. عجور حنين محمد بدر ، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك - الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١٧.
١٦. العراقي، بشار احمد، والنعمي، زهراء، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٨.
١٧. القطايري، محمد ضيف الله، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
١٨. ققيشة، سيف الاسلام خميس ، واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، ٢٠٢٠.
١٩. لفته رشا عودة ، وعواد ، سالم حسين، اليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد ١١، العدد ١، ٢٠١٩.

20. Aaron, Mehrotra and James Yetman, Financial Inclusion and optimal monetary policy". BIS Working Papers No 476, 2014.
21. Acemoglu D and Robinson J. A, why nations failed; the origins of Power, Prosperity and Poverty, New York: Crown Publishes, 2012.
22. Alliance for financial inclusion AFI (2013) Alliance for financial inclusion Policy Model: AFI Core Set of Financial Inclusion Indicators, 2013.
23. Asli Demirguc-Kunt et al., Ibid.
24. IMF, International Monetary Fund, Bosnia and Herzegovina: Financial Inclusion Technical Note. Financial Sector Assessment Program (FSAP). World Bank Group, Washington, DC. © World Bank, 2015.
25. Kunt Asli D., and Klapper L., Measuring Financial Inclusion the Global Findex Database", The World Bank, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, 2012.
26. Laurent Lhériaux & Peter Mc Conaghy , Objectifs de l'Inclusion financière et le rôle de la microfinance dans son développement -considérations globales, 2014.